خلال استقباله المهنئين بمناسبة توليه "النفط": لا نستطيع التعهد بتعويض أي نقص بالأسواق

العمير: إنتاج الكويت إلى 3,5 ملايين برميل في 2015

وزير النفط د.علي العمير متوسطا قيادات شركة البترول الوطنية وفي مقدمتهم محمد غازي المطيري (محمد خلوصي)

.. ومستقبلا الزميلين سكرتير تحرير الشؤون البرلمانية حسين الرمضان وأحمد مغربي

أحمد مغربي

لا ضياع لحقوق العاملين وما اتخذ من قرارات ستتم مناقشتها

التحقيق في غرامة "داو" سيناقش حكوميا اليوم

قال وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير إن الكويت تسعى لزيادة طاقتها الإنتاجية إلى 3,5 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2015، موضحا أن تحقيق التوازن في أسواق النفط يحظى بالأولوية قبل الأسعار وإن الكويت لا تستطيع التعهد بتعويض أي نقص في إمدادات الطاقة في الأسواق العالمية. وردا على سؤال إذا كانت الكويت ستسد أي نقص محتمل في الأسواق العالمية نتيجة انخفاض إنتاج كل من ليبيا والسودان قال العمير: «لن نستطيع أن نعطي وعدا بأن الكويت قادرة على تعويض أي انخفاض في الأسواق العالمية»، وتبلغ الطاقة الإنتاجية الحالية للكويت نحو 2,9 مليون برميل يوميا وتستهدف الوصول إلى أربعة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

وأعرب العمير على هامش حفل استقبال المهنئين في مؤسسة البترول الكويتية بمناسبة توليه حقيبة النفط، عن تفاؤله الكبير بوجود تنسيق وتفاهم كبير بين السلطتين التشريعية والتنفيذية خلال المرحلة المقبلة وحرص كبير من الحكومة ومجلس الأمة لتحقيق وإنجاز كل الملفات الشائكة، متوقعا أن تكون هناك مشاركة فعالة وتنسيق دائم من أعضاء مجلس الأمة في الوقت الذي ستبذل فيه الحكومة قصارى جهدها في التعامل مع مجلس الأمة وفقا الدستور واللوائح الداخلية.

وقال العمير إنه تم قطع شوط كبير من التعثر السياسي بحكم المحكمة الدستورية الأخير والذي قضى باستمرار مجلس الأمة وصحة مرسوم الصوت الواحد، موضحا أنه واجب علينا أن نمضي قدما إلى الأمام وننجز تطلعات الشعب الكويتي وما كان ينتظره من إنجازات في السابق.

وذكر العمير أن جلسة مجلس الأمة الماضية كانت فيها إنجازات كثيرة بما فيها 6 قوانين، متمنيا أن يستمر الإنجاز والتعاون مستقبلا على نفس الوتيرة.

وفيما يتعلق بالملفات الشائكة في القطاع النفطي مثل قضية «الداو» وتهديد العاملين بتنفيذ إضراب شامل بعد صدور تعميم تخفيض الحوافز والمكافآت قال العمير إن كل الملفات سيتم التعامل معها بما يفك هذا التشابك والإشكال، مؤكدا على انه قبل أن يكون في التشكيلة الحكومية كان عضوا في مجلس الأمة، مشددا على أن القضايا التي تهم أعضاء المجلس ستكون في بداية اهتماماتنا في موقعنا بالحكومة الجديدة.

وأضاف انه ليس هناك ما يحجب عن أعضاء مجلس الأمة أو عن الرأي العام، وهو ما يعتبر دافعا قويا لنا لتحقيق أي إنجاز واتخاذ أي قرار مناسب، مؤكدا على أنه سوف يكون هناك جلوس على مائدة واحدة لحل كل الملفات الشائكة من خلال جلسات مجلس الأمة أو جلسات العمل التي يطلبها أعضاء المجلس.

وحول الجلسة الخاصة بالتحقيق في غرامة الداو والمحدد لها يوم الثلاثاء المقبل، أشار العمير إلى أن هذا الأمر سوف يناقش أولا في جلسة مجلس الوزراء اليوم الاثنين، مؤكدا على أنه ليس لدى الحكومة موانع من حضور تلك الجلسة، وإنما الأمر مرتبط ببعض لجان التحقيق في القضية والتي لم تنته من عملها حتى اليوم، متوقعا أن يتم التفاهم مع أعضاء مجلس الأمة لتأجيل تلك الجلسة لحين رفع التقارير من اللجان.

وشدد العمير على أن الحكومة ستمد يد التعاون مع أعضاء مجلس الأمة وسوف نكون سباقين في إظهار المعلومات التي يطلبها أعضاء المجلس لاتخاذ ما يرونه مناسبا سواء في المحاسبة أو التوجيه لإقرار تشريعات معينة، خاصة أنه تم الاتفاق على محاسبة كل مقصر.

وبالنسبة لأسعار النفط الحالية قال إنه سوف يناقش أسعار النفط وتوجهات مؤسسة البترول الكويتية خلال اجتماعه اليوم (أمس) مع مجلس إدارة المؤسسة، مشيرا إلى أن صاحب السمو الأمير قال قبل عام ونصف العام تقريبا إن السعر العادل لأسعار النفط يحوم حول 100 دولار للبرميل، مبينا أن أسعار النفط تتحكم فيها الأسواق العالمية التي لا يتحكم فيها احد وإنما نسعى لزيادة مبيعاتنا من خلال سعر معين عبر تغير الأسواق بحثا عن السعر العادل، مؤكدا على أن القضية مسألة توازن وليست أسعار.

وقال العمير بشأن تهديد العمال بإحداث إضراب في حالة تغيير المشاركة في النجاح قال العمير إن هناك اتصالا وتعاونا بين النقابات النفطية وهناك حرص شديد على عدم تعرض المنشآت النفطية والمصافي لأي إضراب من شأنه تعطيل العمل ويعود سلبا على الكويت، مقدرا دور العمال في مسؤوليتهم الوطنية.

وأكد على أن ما اتخذ من قرارات من مجلس الإدارة السابق من السهل أن يبسط للنقاش مرة أخرى، مشددا على حرصه على عدم ضياع حقوق العاملين في القطاع النفطي، مشيرا إلى أن هناك ضغطا سياسيا وتقارير من ديوان المحاسبة ومن لجنة الميزانيات في مجلس الأمة بأن بعض جوانب المكافآت لا يتسم باللائحية.

ولدى سؤاله حول وجود تقنين لبعض المزايا والمكافآت قال العمير إنه ليس لديه الآن جواب حول ذلك الأمر، إلا بعد الجلوس مع أعضاء مجلس الإدارة ومعرفة الأسباب والدوافع التي جعلتهم

الغانم: قانون المعاملات الإلكترونية.. يمهد لقانون التجارة الإلكترونية

علي الغانم

استقبلت غرفة تجارة وصناعة الكويت بتفاؤل تعاون الحكومة ومجلس الأمة في إقرار قانون المعاملات الالكترونية. وهو تشريع مستحق منذ عقدين تقريبا، ويمثل حجر الأساس في إقامة بنية تشريعية وطنية تتيح للكويت أن تواكب التطور العالمي في التعامل الالكتروني في شتى أوجه الحياة.

وقالت في بيان لها على لسان رئيس الغرفة علي محمد ثنيان الغانم ان الغرفة ترى في إقرار قانون المعاملات الالكترونية خطوة أساسية ذات أبعاد ثلاثة، اجتماعي يؤثر إيجابا في الحياة اليومية للمواطنين والمقيمين، وبعد اقتصادي يتمثل في تحسين بيئة الأعمال والاستثمار من خلال اختصار الدورة المستنديه، وتخفيف الروتين وتقليص مدة الانجاز، وبالتالي، تخفيض التكاليف والأسعار. أما البعد الثالث فهو بعد إصلاحي ينبثق من كون التعامل الالكتروني أحد أجدى آليات تطويق الفساد الإداري والمالي بصورة عامة، وظاهرتي الواسطة والرشوة على وجه الخصوص.

والغرفة إذ تقدر للحكومة ومجلس الأمة انجازهما هذا، وترجو أن يكون في إقرار قانون المعاملات الالكترونية بداية تعاون حقيقي بين السلطتين يحقق الاستقرار والازدهار والإصلاح، تود أن تشير إلى نقاط ثلاث:

1 ـ إن التساؤل الذي طرحه عدد من أعضاء مجلس الأمة المحترمين، حول قدرة أجهزة الإدارة العامة على تنفيذ هذه الخطوة النوعية بكفاءة واقتدار، هو تساؤل بالغ الأهمية من حيث التحذير والتحفيز في آن معا. وربما كان في تدرج التنفيذ مقترحا حكيما للتعامل مع هذا التساؤل. بحيث نوجد تجارب ونماذج ناجحة في الهيئات والمؤسسات العامة ذات الاستقلالية النسبية، ثم ننسج على منوالها في الوزارات والإدارات.

2 ـ لا نجادل أبدا في احتمال أن يشكو القانون الجديد من بعض الثغرات والقصور، ولا نستبعد أبدا أن تحفل بدايات التنفيذ بأخطاء عديدة. ولكن لابد من أن نبدأ، ولا بد من أن نواجه هذا وذاك دون جزع أو ضيق صدر، ريثما نتعرف بالتجربة على الثغرات وأوجه القصور فنتفاداها، ونحصر أسباب الخطأ فنعالجها. فنحن هنا نتعامل مع قانون بالغ الحساسية والاختصاص، ويرتبط عضويا بتقنيات متواصلة التطور.

3 ـ لم يعد هناك عذر لمزيد من التأخير في إصدار تشريع ينظم التجارة الالكترونية. ولعل التشريع المقترح الذي تقدمت به الغرفة في يونيو 2001، يصلح منطلقا للعمل في هذا الاتجاه. خاصة وأن مقترح الغرفة يعتمد على نموذج القانون الاسترشادي الموحد الذي أقرته لجنة مختصة في الأمم المتحدة (أونيسترال)، بعد إدخال التعديلات اللازمة عليه ليتلاءم مع احتياجات الكويت وبنيتها التشريعية. علما أن الغرفة لم تتقدم بمقترحها هذا إلا بعد أن طرحت مسودته في حلقات نقاشيه مغلقة مع وزارة العدل، ووزارة المالية، وإدارة الفتوى والتشريع، وأساتذة جامعيين حقوقيين من جهة، ومع المصارف والشركات المختصة في تكنولوجيا المعلومات وتقنيات التجارة الالكترونية من جهة أخرى.

تتيح إنجاز المعاملات المصرفية "السحب النقدي أو المشتريات" في جميع أنحاء العالم

"كي نت" توقع شراكة إستراتيجية مع "يونيون باي إنترناشيونال"

محمود فاروق

وقّعت شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة «كي نت» مذكرة شراكة إستراتيجية مع شركة يونيون باي إنترناشيونال (Union Pay international) التي تتخذ من شنغهاي مقرا رئيسيا لها والتي تعد من أكبر وأحدث الشركات في مجال إصدار وقبول البطاقات المصرفية على مستوى العالم، حيث تتيح هذه الشراكة المزيد من الراحة والسهولة لحاملي بطاقات «يونيون باي» في إنجاز معاملاتهم المصرفية (السحب النقدي أو المشتريات)، وذلك بسبب انتشارها الواسع حول العالم وكذلك من خلال قبول تلك البطاقات في أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع المنتشرة في الكويت من خلال ربطها مع شركة «كي نت».

وفي هذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة شركة كي نت جاسم صفر ان توقيع مذكرة الشراكة الإستراتيجية على هذا المستوى سيعزز التعاون في مجال الدفع الإلكتروني ما بين الصين ودول مجلس التعاون بشكل عام والكويت بشكل خاص، حيث ستتيح هذه الشراكة لكل البنوك الكويتية المزيد من الفرص لقبول عدد أكبر من البطاقات العالمية على أجهزة الصراف الآلي وأجهزة نقاط البيع الخاصة بتلك البنوك من جانب، بالإضافة الى إمكانية قيام تلك البنوك بإصدار هذا النوع من البطاقات مستقبلا ومن ثم قبولها على مستوى عالمي.

وأكد صفر حرص شركة «كي نت» على الاستمرار ببناء علاقات قوية وشراكات إستراتيجية من هذا النوع، وذلك من أجل تعزيز مكانتها في المنطقة بشكل عام، بالإضافة الى تقديم المزيد من الخدمات لعملاء البنوك الكويتية، كما أشار صفر الى أن شركة «كي نت» ركزت في سياستها الراسخة على التوسع في مجال قبول البطاقات على جميع المستويات والتركيز على تطبيق آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال.

وأضاف أن لهذه الشراكة أثرا في زيادة النمو في حجم عمليات الدفع الإلكتروني من خلال قبول أنواع جديدة من البطاقات العالمية على أجهزة نقاط البيع الخاصة بشركة «كي نت» والتي يزيد عددها على 34 ألف جهاز ومن خلال أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في الكويت. كما أشار صفر الى أن شركة الخدمات المصرفية الآلية المشتركة تسعى الى الاستمرار في الحفاظ على المستوى المميز والمرموق على مستوى المنطقة والعالم ككل لاسيما بعد أن تم تصنيف «كي نت» ضمن أكبر 150 شبكة مضيفة على مستوى العالم والثانية على المستوى الإقليمي حسب تقرير نلسون لعام 2013.

من جهته، أشار الرئيس التنفيذي لشركة يونيون باي إنترنشانيونال«كاي جيانبو» الى أن الشركة قامت بتوقيع مثل هذه الشراكة الإستراتيجية مع أكثر من 400 عضو على مستوى العالم، حيث يتم قبول بطاقات «يونيون باي» والتي تقدر عددها بـ 3,2 مليارات بطاقة مصدرة في 29 دولة في أكثر من 1,6 مليون جهاز صراف آلي وأكثر من 4,5 ملايين جهاز نقطة بيع منتشرة في أكثر من 142 دولة ومنطقة، الأمر الذي يجعلها تعد أكبر شبكة مصدرة للبطاقات على مستوى العالم.

صناديق "الاستثمارات الوطنية" حققت عائدا بين 6,5 إلى 27,7٪

أعلن مدير قطاع الصناديق الاستثمارية في شركة الاستثمارات الوطنية المثنى المكتوم عن أداء صناديق شركة الاستثمارات الوطنية للعام 2013 والتي حققت معظمها ارباحا تنافسية وقياسية فاقت في بعضها اداء المؤشرات العامة بالسوق والمؤشرات المعيارية، حيث جاءت تلك النتائج وفقا لما هو مخطط ومتوقع لها جراء الاستراتيجية طويلة الأجل التي تنتهجها إدارة الشركة في كيفية الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوافرة بالسوقين المحلي والخليجي والتي تمتاز بمجالها التشغيلي بعيدا عن المخاطر المرتفعة على رأس المال التي تعتمد على المكاسب بالمدى القصير فقط.

وأضاف انه بالرغم من الانخفاضات الكبيرة التي شهدها السوق المحلي مؤخرا وتحديدا في النصف الثاني من العام وتقلباته فقد استطاعت ادارة الشركة الحفاظ على مستوى اداء متميز، حيث ان صندوق الوطنية الاستثماري والذي يستثمر في اسهم الشركات الكويتية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية قد حقق منذ بداية العام حتى نهاية تداولات شهر ديسمبر عائدا بلغ 6,5٪ وهو يفوق عائد مؤشر كويت 15، حيث يعد من بين اكبر الصناديق الاستثمارية من ناحية حجم صافي قيمة الاصول، وكذلك صندوق المدى الاستثماري الذي يستثمر في اسهم الشركات المحلية والخليجية المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية حقق منذ بداية العام السابق 2013 حتى نهاية شهر ديسمبر 2013 عائدا بلغ 27,7٪، بينما حقق صندوق موارد للصناعة والخدمات النفطية المتخصص بأسهم شركات الصناعة والخدمات النفطية المتوافقة مع احكام الشريعة اداء منذ بداية العام السابق 2013 حتى نهاية شهر ديسمبر 2013 عائدا بلغ 20,6٪.

وقال ان الشركة استطاعت ان تحقق نجاحا خلال تلك الفترة وتراهن على استمرارية ذلك الأداء من خلال اعادة تقييم المواقع الاستثمارية بشكل دوري وذلك للاستفادة من النمو في الاسواق التي تكون مجدية اذا ما تم تحريها وانتقاؤها بدقة وحرفية عاليتين ومن ثم اتخاذ ما يلزم من القرارات الاستثمارية، الامر الذي يعكس توفير عوائد مستمرة بعيدا عن تقلبات السوق، وذلك عن طريق فريق وجهاز فني عالي المستوى يسهم بشكل اساسي في اتخاذ القرار الاستثماري، حيث ان السياسة المتحفظة والانتقاء الاستراتيجي ساهما في تعزيز الأداء.

4 مليارات دينار قيمة الصفقات العقارية بـ 2013

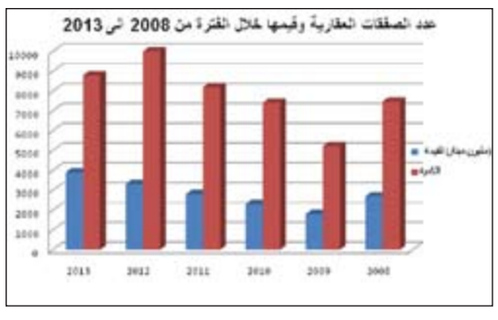

توقع تقرير شركة أرزاق العقارية أن تبلغ قيمة الصفقات العقارية المنفذة خلال العام الماضي 2013 ما يقارب الـ 3,9 مليارات دينار، مشيرا إلى إجمالي قيمة الصفقات خلال العام الماضي تشهد نموا بنسبة 15,3٪ مقارنة مع العام الذي سبقه الذي تم خلاله تداول عقارات بقيمة 3,3 مليارات دينار. وفيما يتعلق بكمية العقارات التي تم تداولها خلال العام الفائت، بين التقرير أنها قد تشهد تراجعا طفيفا لتصل إلى 8576 عقارا سكنيا واستثماريا وتجاريا وحرفيا، مقارنة مع 9999 عقارا تم تداولها خلال 2012. وقال تقرير أرزاق العقارية في قراءة لأداء التداولات العقارية خلال العام 2013، الربع الرابع من العام شهد تداولات عقارية بقيمة 1,080 مليون دينار، لكمية من العقارات بلغت 1986 عقارا متفوقا على قيمة الصفقات الموقعة خلال باقي العام، رغم انخفاض عدد الصفقات المتداولة. وبين التقرير أن الربع الثاني من العام شهد أعلى كمية تداول للعقار على مدار العام، فيما كانت تداولات الربع الأول من العام هي الأدنى على مدار السنة.

وفي المجمل، تمكن القطاع العقاري المحلي خلال العام 2013 من أن يكون محل اهتمام المستثمرين أصحاب الاستثمارات الطويلة الأجل، حيث استطاع أيضا استقطاب بعض المتداولين الذين تتسم سلوكياتهم بجني الأرباح السريعة.

باقي تفاصيل التقرير على موقع "الأنباء" الإلكتروني.

"الوطني": الدولار عند أعلى مستوياته في 7 أسابيع

قال تقرير لبنك الكويت الوطني حول اسواق النقد العالمية ان مؤشر الدولار بدأ الاسبوع قويا بحيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الاسابيع السبعة الأخيرة وذلك عند 81,166، تبعا لصدور تقرير ADP للعمالة الاميركية والذي أشار إلى نجاح القطاع الخاص وبشكل تجاوز التوقعات بتوفير 238 الف فرصة عمل جديدة خلال شهر ديسمبر وهو الارتفاع الاكبر في عدد الوظائف المتوفرة خلال فترة الاشهر الـ 13 الاخيرة. ومع حلول نهاية الاسبوع، شهد مؤشر الدولار تراجعا حادا بعد صدور تقرير العمالة للقطاعات غير الزراعية والذي أتى أسوأ من التوقعات، وهو الامر الذي يؤكد على التوقعات في السوق والقاضية بأن المجلس الفدرالي سيعمل تدريجيا على خفض حجم برنامج شراء الاصول خلال العام الحالي. من ناحية أخرى، لم يتخذ البنك المركزي الاوروبي أي قرارات او خطوات جديدة خلال الاجتماع الشهري الذي عقده خلال الاسبوع الماضي، حيث حافظ على نسبة الفائدة ثابتة من دون تغيير عند ادنى مستوياتها على الاطلاق 0,25٪، وذلك بالرغم من المخاوف المتعلقة بضعف عملية التعافي الاقتصادي بالاضافة إلى النسبة المتدنية للتضخم. تجدر الاشارة الى ان اقتصاد منطقة اليورو قد حقق نموا خلال الربع الثالث بلغ نسبة 0,1٪ فقط، كما ان نسبة التضخم السنوية قد بلغت 0,8٪ وهي التي تعتبر ادنى بكثير من نسبة 2٪ المستهدفة من قبل البنك المركزي الاوروبي، هذا وقد أكد المحافظ دراغي على بيان التوقعات الارشادية، واضاف إلى انه من المرجع ان تظل نسبة الفائدة منخفضة لفترة مطولة. وفي المقابل، صوتت لجنة السياسة النقدية لدى بنك انجلترا المركزي للمحافظة على نسبة الفائدة عند 0,5٪، كما صوتت اللجنة للمحافظة على برنامج شراء الاصول عند 375 مليار دولار.

وقال التقرير ان مجلس الشيوخ الأميركي أقر تعيين جانيت يالن في منصب المحافظ الجديد للمجلس الفدرالي الأميركي، حيث انقسمت الأصوات ما بين 56 صوتا مؤيدا لتعيين يالن و26 صوتا معارضا. هذا وقد أشاد الرئيس الاميركي اوباما بنتيجة التصويت حيث أشار في تصريح له ان الشعب الاميركي يمتلك الآن نصيرا قويا له، وان هذا النصير على إدراك تام بأن الهدف الأساسي من وراء وضع السياسات الاقتصادية والمالية يتمحور حول تحسين مستوى المعيشة والوظائف المتوفرة للشعب الاميركي. كما تراجع حجم العجز في الميزان التجاري الاميركي خلال شهر نوفمبر إلى أدنى مستوياته خلال السنوات الاربع الاخيرة، خاصة مع ارتفاع حجم الصادرات الى مستويات قياسية بالاضافة، إلى ان التراجع في اسعار الطاقة قد نتج عنه تراجعا في أسعار الواردات، فقد تراجع العجز في الميزان التجاري بنسبة 12,9٪ ليصل إلى 34,3 مليار دولار، ومسجلا بالتالي العجز الأقل حجما الذي تشهده البلاد منذ شهر أكتوبر 2009، وبحيث أتى حجم العجز هذا دون توقعات المحللين الاقتصاديين والتي قضت في ان يصل حجم العجز الى 40 مليار دولار، وبالتالي فإن التحسن غير المتوقع في الميزان التجاري دفع بالمحللين الاقتصاديين الى رفع توقعاتهم للربع الرابع والمتعلقة بالناتج المحلي الاجمالي وذلك بنسبة سنوية ما بين 1٪ و3,3٪.

هذا وقد شهد الاسبوع الماضي صدور محضر اجتماع اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة والتي انعقد خلال 17ـ18 ديسمبر 2013، حيث تم فيه الاعلان عن بدء عملية خفض حجم برنامج الحوافز بمقدار 10 مليارات دولار وذلك مع المحافظة على معدل الفائدة للمدى القصير منخفضة الى حين حلول عام 2016. بالاضافة إلى ذلك، اشار الاجتماع بعد مراجعة كافة البيانات الاقتصادية الى التحسن الملحوظ في النشاط الاقتصادي وذلك ضمن وتيرة معتدلة، كما ان نسبة البطالة في تراجع بالرغم من انها ما تزال مرتفعة، اما مؤشر تضخم الاسعار الاستهلاكية ما يزال دون الحد المستهدف. وقد شهد سوق العمل الاميركي اقل نسبة من عمليات التوظيف منذ شهر يناير من عام 2011، الا انه من المتوقع ان يكون الحال مؤقتا نسبة الى الظروف المناخية السيئة لهذه الفترة من السنة والتي من الممكن ان تؤثر سلبا على سوق العمل، وقد اشارت التقارير الصادرة عن وزارة العمل ان القطاعات غير الزراعية قد سجلت ارتفاعا خلال الشهر الماضي في عدد الملتحقين فيها بلغ 74 الف شخص فقط، وبالتالي فقد تراجعت البطالة بنسبة 0,3٪ لتصل إلى 6,7٪.

باقي تفاصيل التقرير على موقع "الأنباء" الإلكتروني.

صندوق الإعمار والاستثمار
FA'MMAR & ESTETHMAR FUND

تذكير

لحضور اجتماع الجمعية العامة لصندوق الإعمار والاستثمار

يسر شركة بيان للاستثمار، بصفتها مدير صندوق الإعمار والاستثمار، تذكير السادة حملة وحدات الصندوق الكرام بموعد اجتماع الجمعية العامة لصندوق الإعمار والاستثمار المقرر انعقاده في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الموافق 2014/1/20 في مقر شركة بيان للاستثمار الكائن في منطقة القبلة، شارع فهد السالم، مجمع سعاد التجاري، الدور الثاني عشر، وبحضور مراقب من هيئة أسواق المال، وذلك لمناقشة جدول الأعمال الآتي:

جدول أعمال الجمعية العامة

1 - تعيين أمين سر ليقوم بتحرير محضر الاجتماع بما في ذلك التداولات والقرارات المقترحة ونتيجة التصويت عليها.
2 - الموافقة على تعيين أعضاء مجلس إدارة الصندوق لمدة ثلاث سنوات مالية.
3 - تحديد أتعاب أعضاء مجلس الإدارة.
4 - مناقشة الأمور الواجب مراعاتها عند تعيين مراقب الاستثمار وأمين الحفظ، وهي كالتالي:
أ - يتعين أن يكون أمين الحفظ أو مراقب الاستثمار مستقلين عن مدير الصندوق حيث أن وظيفتهما بطبيعتها إما الحفظ الأصول أو مراقبة مدير الصندوق.
ب - يتعين أن يكون الكيان القانوني مستقل لكل من مدير الصندوق من جهة، وأمين الحفظ أو مراقب الاستثمار من جهة أخرى. بمعنى أن يكون لكل منهم شخصية قانونية قائمة بذاتها.
ج - ألا يكون مدير الصندوق شركة تابعة أو شركة زميلة أو حليفاً مع الشركة المراد أن يسند إليها مهام أمين الحفظ أو مراقب الاستثمار والعكس صحيح، وألا تكون لأي منهما سيطرة فعلية على الآخر.
5 - تعيين مكتب بيت التدقيق الشرعي كمكتب تدقيق شرعي خارجي معتمد من الهيئة وتحديد أتعابه.
6 - الموافقة على طلب خروج شركة أسيكو للصناعات من إدارة صندوق الإعمار والاستثمار، على أن تظل شركة بيان للاستثمار هي مدير للصندوق.

والله ولي التوفيق،

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على هاتف: 0000-184 داخلي: 277 / 244 - فاكس: 1435-2243